الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
14 June 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بيلينغا – أيبوتو ..... (الكاميرون)

ثم: السيد مرتان (نائب الرئيس) ..... (بلجيكا)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية* (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات* (تابع)

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

03-55416 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/58/31، A/58/87-E/2003/82، A/58/125؛ A/58/131-S/2003/703، A/58/165 و222 و223؛ A/C.3/58/L.3-L.6)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/58/31، A/58/124، A/58/131-S/2003/703 و A/58/253)

١ - **السيد ماكاي** (نيوزيلندا): تحدَّث باسم نيوزيلندا بوصفها رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ ونيابة عن دول المنتدى الأعضاء في الأمم المتحدة: أستراليا وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكريباتي ونـاورو وولايات ميكرونيزيا المتحدة وعن نيوزيلندا أيضا، فقال إن بلدان المنطقة عرضة للاستغلال من قِبَل العصابات الإجرامية التي تمارس أنشطة غير قانونية. وعلاوة على ذلك، فإن استعمال الأسلحة الصغيرة في المنطقة، رغم قلة أعدادها، يمكن أن يكون له أثر غير متناسب على سُبُل كسب العيش والاستقرار السياسي. ومضى قائلاً إن فيجي، أثناء فترة رئاستها للمنتدى في عام ٢٠٠٢، أبلغت اللجنة بالجهود التي تبذلها للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية تجارة المخدرات والأسلحة الصغيرة وتهريب الأشخاص وانتحال الشخصيات والاتجار غير القانوني بالأحياء البرية. وقد تم إيجاز هذه الجهود في إعلان ناسونيني بشأن الأمن الإقليمي الذي أكّد عزم بلدان المحيط الهادئ على العمل، بصورة جماعية، لمواجهة التحديات الأمنية بما في ذلك الآثار الضارة للعولمة مثل الجريمة عبر الوطنية والتحديات غير القانونية لسلامة البلدان واستقلالها.

٢ - وقال إن إعلان ناسونيني يؤكد التزام الدول الأعضاء في المنتدى بمكافحة الإرهاب وتنفيذ التدابير المتفق عليها دولياً لهذا الغرض. وقال إن قدراً طيباً من التقدُّم في اتجاه تحقيق مقاصد الإعلان قد أُحرِز. ويقوم فريق خبراء عامل من أعضاء المنتدى بوضع إطار إقليمي للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجري إعداد أحكام تشريعية نموذجية للمنطقة بغية تطبيق المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وهذه الأحكام النموذجية هي أحكام شاملة لا تقتصر في معالجتها على الأفعال الجرمية التي تدخل في إطار الإثنتي عشرة اتفاقية ونظام تجميد الأموال على النحو الذي يتطلبه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فحسب، بل تتناول أيضاً الأفعال الجرمية المتصلة بالمشاركة في العصابات الإجرامية المنظمة وفي تهريب الأشخاص والاتجار بهم. وهي تكمِّل الأحكام النموذجية الموضوعة في السنوات الماضية بشأن غسيل الأموال والمساعدة المتبادلة ومصادرة عائدات الجريمة وتسليم المطلوبين. ولإنفاذ هذه الأحكام ستقوم فرقة خبراء قانونيين بمساعدة أعضاء المنتدى خلال الشهرين القادمين في تكييف القوانين النموذجية وفقاً للاحتياجات المحدَّدة لكل بلد.

٣ - وأردف قائلاً إن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ قد أقروا، في اجتماعهم المعقود في أوكلاند في عام ٢٠٠٣، إطار مبادئ ''نادي'' للتشريع النموذجي بشأن الرقابة على الأسلحة وشجَّعوا الأعضاء على اعتماد التشريع إلى أقصى حدٍ ممكن. ومضى قائلاً إن الإطار يستند إلى المبدأ القائل بأن حيازة الأسلحة النارية والذخائر والمواد المتصلة بها والأسلحة المحظورة واستخدامها هو امتياز مشروط بالحاجة الماسة إلى كفالة السلامة العامة. لذلك، فإن التشريع النموذجي سيضع ضوابط صارمة فيما يتعلق باستيراد الأسلحة النارية والذخائر والأسلحة المحظورة وحيازتها واستخدامها. وسوف يؤدي

هـذا التـشريع، إذا تم اعتمـاده بـصورة متـسقة، إلى تحـسين السلامة العامة وتوفير رادع إقليمي مشتَرَك لممارسي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد قال إن اليابان واستراليا اشتركتا في استضافة حلقة عمل إقليمية في طوكيو لتعزيز التعاون بشأن المسائل القانونية والمؤسسية والإنفاذ العملي للقوانين وإدارة المخزون وحمايته بطريقة فعَّالة. واتفق قادة المنتدى، في اجتماعهم المعقود في عام ٢٠٠٣، على دراسة جدوى توسيع مشروع سجل انتحال الشخصيات ليشمل بلدان المنتدى.

٤ - وقد استُكمِل العمل المضطلع به لتحسين القدرة التشريعية في المنطقة على مواجهة الجريمة عبر الوطنية بالقرار الذي اتخذه المنتدى في عام ٢٠٠٣ دعماً لمبادرة الشرطة الإقليمية في منطقة استراليا والمحيط الهادئ التي سوف تركِّز على التدريب وبناء القدرات في مجالات المهارات الشرطية الأساسية والتحقيقات القضائية وفي مسرح الجريمة والتنمية التنفيذية ودعم المبادرات التي اقترحها مؤتمر رؤساء إدارات الشرطة في جنوب المحيط الهادئ. وسوف تتبع المبادرة التي يوجد مقرها في فيجي نهج ''تدريب المدرِّبين'' لضمان استدامة البرنامج. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣ أنشئت، استجابة لطلب من حكومة جزر سليمان، بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان. وقد أحرزت البعثة المؤلَّفة من قوة للشرطة يدعمها عسكريون، تقدُّماً ممتازاً في مجال استعادة القانون والنظام وتنفيذ البرامج الرامية لتعزيز منظومة بسط العدالة والوكالات الاقتصادية لجزر سليمان. وتضم البعثة موظفين من أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر كوك وفانواتو وفيجي وكريباتي ونيوزيلندا. وظلت البعثة تعمل طوال الوقت وفقاً لقوانين جزر سليمان لأنها تهدف إلى تعزيز سيادة جزر سليمان. وقد كان التعاون الوثيق مع وكالات القطاع العام والمنظمات المجتمعية لجزر سليمان ومع شعبها هو السمة المميِّزة لهذه العملية. وفي الختام قال إنه يشِيد بالنجاح الذي تكللت به المفاوضات الجارية في الآونة الأخيرة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي يشكِّل مسألة يتعيَّن التصدي لها باستخدام مجموعة من التدابير من بينها القوانين الجنائية الفعَّالة.

٥ - **السيد ميسنيغ** (إسرائيل): قال إن مشكلة المخدرات غير القانونية تؤثِّر على العالم بأسره بدون استثناء. وإن إسرائيل ما فتئت منذ سنوات كثيرة توجِّه الانتباه إلى العلاقة الوثيقة بين تجارة المخدرات ومشكلة الإرهاب على الصعيد العالمي. وهذه المسألة، برغم كونها سمة مميِّزة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ليست مقصورة بأي حال على منطقة الشرق الأوسط وحدها. وأردف قائلاً من الواضح أيضاً أن الفساد أن يُعَرِّض استقرار المجتمعات وأمنها للخطر كما يمكن أن يقوِّض مبادئ الديمقراطية والأخلاق وسيادة القانون. وقال إن إسرائيل تؤكد مشاطرتها للآخرين على الصعيد الدولي القلق بشأن الخطر الذي تمثِّله المخدرات غير القانونية، فضلاً عن الاقتناع العالمي بوجوب محاربة هذه الظاهرة. ومضى قائلاً إن إسرائيل هي طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن وفي الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين في عام ١٩٩٨ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وإن إسرائيل تؤيد تأييداً كاملاً وكالات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة المخدرات.

٦ - وأردف قائلاً إن إسرائيل قد ترجمت اقتناعها إلى إجراءات على الصعيد المحلي. والسلطة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات هي هيئة قانونية يمنحها القانون سلطة تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وقد اكتسبت هذه الهيئة، منذ إنشائها في عام ١٩٨٨، خبرة كبيرة في مجالات المنع والتثقيف والتوعية العامة والعلاج وإعادة التأهيل والتنمية المجتمعية وتدريب القوى البشرية والبحوث وإنفاذ القوانين

التي تستهدف جميعها تخفيض العرض والطلب على السواء في ميدان المخدرات غير القانونية. وفي عام ١٩٩١، أجاز الكنيست قانون مصادرة يخوِّل للسلطات وضع يدها على الأصول المكتسبة من تجارة المخدرات. وسنَّت إسرائيل أيضاً، كجزء من قانون العقوبات لديها، قانوناً بشأن غسل الأموال المتأتية من أنشطة غير قانونية. وقال إن الشرطة الوطنية الإسرائيلية ووحدة المخدرات بإدارة الجمارك تستثمران جهوداً وموارد كبيرة في مراقبة المطارات والموانئ فضلاً عن المعابر الحدودية البرية. وقد نتج عن عملهما مع قوات الشرطة الأخرى في مختلف أنحاء العالم تعاون مثمر ولا سيما في مجال جرائم المخدرات المعقَّدة.

٧ - واستطرد قائلاً إن التعاون الدولي يمثِّل عنصراً حيوياً في محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجارة المخدرات؛ وأنه لا يمكن إلا من خلال تعاون على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وقف هذا البلاء. قال إن الحاجة إلى مكافحة هذه الشرور أخذت تزداد إلحاحاً، بعد أن تبيَّن أن الإيرادات المتأتية من بيع المخدرات تُستخدَم لتمويل الإرهاب الذي يشكِّل خطراً لا جدال فيه على حياة الناس وكرامتهم. وإنه ليست هناك حاجة لوصف تفصيلي للصلة الخطيرة بين المخدرات والإرهاب في الشرق الأوسط. فحزب الله الذي هو منظمة إرهابية إسلامية متطرفة تعمل انطلاقاً من لبنان، هو أحد كبار المشتغلين بزراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها لأغراض تمويل النشاط الإرهابي. ويقوم حزب الله، من مواقعه على طول الجانب اللبناني من الحدود مع إسرائيل، بإدارة عمليات تجارة المخدرات وتهريبها إلى الجانب الإسرائيلي. وتُستخدَم الأرباح المجنية من هذه العمليات في تمويل شراء الأسلحة النارية والمتفجرات التي تُهَرَّب بعد ذلك إلى منظمات إرهابية في أراضي السلطة الفلسطينية. والإرهاب لا يعرِّض الأرواح البشرية والأمن الشخصي للخطر فحسب، بل هو يمثِّل خطراً جسيما وحقيقياً للسلم والأمن العالميين مثلما هو حادث في الشرق الأوسط.

٨ - وأردف قائلاً إنه من واجب المجتمع الدولي، بسبب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة، أن يكون أكثر حزماً من ذي قبل في مكافحة الإرهاب. وبالتالي فإن إسرائيل تؤيد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الإرهاب التابع للأمانة العامة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا. وقال إن إسرائيل تود أن ترى جهوداً أكبر تُبذل في هذا العمل، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الصلات بين الإرهاب والجرائم المتصلة به مثل تجارة المخدرات وزيادة التوعية بها. ولذلك فإن إسرائيل تعمل على توسيع نطاق تعاونها مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى، وستواصل دعمها للجهود الدولية بما في ذلك التعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي. واختتم حديثه قائلاً إن إسرائيل ستواصل أيضاً التماس قنوات جديدة لتبادل المعلومات مثل الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الإضافية مع البلدان والمنظمات الأخرى.

٩ - **السيد شو** سيونغ - جن (جمهورية كوريا): قال إن بلده يؤيد بشدة مكافحة الفساد ويرحِّب باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يُنتَظَر أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الهدف المتمثل في قيام عالم خالٍ من الجريمة. وقال إن سيول قد استضافت، في أيار/مايو ٢٠٠٣، الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد والندوة العالمية الثالثة بشأن مكافحة الفساد وضمان النزاهة، بحضور وفود من ١٢٩ بلداً و ١١ منظمة دولية. ودرس المؤتمر المسائل المتصلة بالفساد من جميع جوانبها كما أصدرت الندوة إعلاناً ختامياً أعربت فيه عن تضامن المشاركين مع جهود مكافحة الفساد المبذولة في إطار الأمم المتحدة ودعمهم لها. وسوف تشارك جمهورية كوريا مشاركة نشطة في هذه الجهود.

١٠ - ومضى قائلاً إن حكومة جمهورية كوريا تعمل من أجل التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بمسؤولية الدول عن مكافحة الإرهاب. فقد صادقت في عام ٢٠٠٣ على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجَّهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجَّهة ضد سلامة المنصَّات الثابتة الموجودة على الجرف القاري. واستطرد قائلاً إن كوريا أيضاً على وشك إكمال التشريع الوطني اللازم لتنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وإنه من المتوقع بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ أن تصبح حكومة كوريا طرفاً في جميع الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب البالغ عددها ١٢.

١١ - وقال إن الاتجار بالبشر يمثل مصدراً آخراً للقلق البالغ نظراً لما يجري كل سنة من اتجارٍ غير مشروع بمئات الآلاف من الأشخاص عبر الحدود الوطنية لأغراض الاستغلال في سوق الجنس وسوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الاتجار يرتبط في كثير من الأحيان بالجرائم المنظمة الدولية الأخرى مثل تزوير المستندات وغسل الأموال وتهريب المهاجرين. ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا من خلال جهود متضافرة على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي. ومضى قائلاً إن جمهورية كوريا عازمة عزماً صادقاً على محاربة الاتجار بالبشر وأنها سوف تواصل تعزيز التزامها بالجهود الإقليمية والدولية. وفي عام ٢٠٠١، أنشأت الحكومة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات ومعنية بالاتجار في الأشخاص. وتلعب فرقة العمل هذه دوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى منع الاتجار بالبشر ومعاقبة المتجرين وحماية الضحايا.

١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن حكومته تظل على التزامها القوي بعملية بالي التي تمثل الإطار الإقليمي لمكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الآونة الأخيرة، قامت وزارة المساواة بين الجنسين بالتعاون مع وزارة العدل والأعضاء الرئيسيين في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، باستضافة اجتماع لفريق خبراء بشأن منع الاتجار غير المشروع على الصعيد الدولي وتعزيز حملات التوعية العامة بالتضامن مع المنظمة الدولية للهجرة، بهدف استكشاف المزيد من السُبُل لمكافحة الجرائم المتصلة بالاتجار في الأشخاص.

١٣ - وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات قال إنه يجب أن يُترجَّم القلق المعرَب عنه في الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات إلى عملٍ محدَّد على جميع المستويات وبصفة خاصة على مستوى إنفاذ القوانين وزيادة التوعية العامة وعلاج المدمنين والتنمية البديلة. وإن جمهورية كوريا، رغم أنها تعاني من مشاكل المخدرات بدرجة أقل نسبياً، تعمل جاهدة على القضاء على هذه المشاكل. وقد كلَّفت الحكومة اللجنة المشتركة بين الوكالات لمكافحة المخدرات التابعة لها بتنسيق السياسات بين السلطات البالغ عددها ١٣ منذ عام ١٩٩٩. وهي تعمل حالياً على إدخال نظام معلومات مشترك بين الوكالات بشأن مشاكل المخدرات، يمكِّن الوكالات من تبادل المعلومات بصورة آنية. وقال إن الحكومة تنفِّذ أيضاً حملة إعلانات لمنع إساءة استعمال المخدرات؛ وهي تنشر إعلانات على صفحات الشبكة العالمية والمجلات واللافتات التي توضع في الشوارع بغية نقل رسائل الوقاية إلى المجموعات المعرَّضة لإساءة استخدام المخدرات ولا سيما الشباب. وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة تشغيل خط هاتفي ساخن بشأن مشاكل المخدرات يعمل على مدار اليوم في جميع أنحاء البلد ومركز استشاري على شبكة الإنترنت لخدمة الشباب.

١٤ - ومضى قائلاً إن حكومته مستعدة لتبادل هذه الخبرات مع البلدان المجاورة وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات التي ما فتئت تزداد خطورة، بما في ذلك الخطر الذي تمثِّله المنشطات الأمفيتامينية. وقال إن حكومته

تستضيف سنوياً، لهذا الغرض، اجتماعاً للتعاون الدولي بين مسؤولي الاتصال المعنيين بمكافحة المخدرات. وقد عُقِد اجتماع هذا العام في جزيرة جيجو وشاركت فيه وفود من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية ''إنتربول'' ومنظمة الجمارك العالمية بالإضافة إلى وفود من ١٨ بلداً. ويتصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الآليات الدولية لمكافحة الجريمة. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته تشيد بالجهود التي يبذلها المدير العام لهذا المكتب في تبسيط تنظيم المكتب بغية تعزيز كفاءته وفعاليته.

١٥ - **السيد تيكين** (تركيا): قال إن نطاق وكثافة وتشعُّب الأنشطة الإجرامية المنظَّمة في جميع أنحاء العالم هي عناصر تهدد الأمن فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية في كثير من البلدان. وإن العصابات الإجرامية عبر الوطنية تستغل العولمة لتوسِّع نطاق أنشطتها؛ وإن التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي يكتسبان أهمية متزايدة في التصدي لها. وقال إن حكومته تأمل أن تكتسب هذه الجهود زخماً جديداً بفضل بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي صادقت تركيا عليها وعلى بروتوكوليها الإضافيين في الآونة الأخيرة.

١٦ - وأردف قائلاً إن ظاهرة الفساد قد نمت أيضاً في السنوات الأخيرة وأن الحاجة إلى مكافحتها قد أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل نظراً لما لها من آثار مدمرة على الاقتصادات الوطنية والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني المتزايد لظاهرة الفساد، فقد جاء في توقيت حسن اختتام عملية التفاوض الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتعكس السرعة التي تم بها الاتفاق على نص الاتفاقية التي تشكِّل أول صك قانوني عالمي بشأن هذا الموضوع، تصميم المجتمع الدولي على محاربة الفساد. وقال إن حكومته، التي اضطلعت بدور نشط في هذه العملية، تتطلع إلى دخول الاتفاقية حيِّز النفاذ بسرعة.

١٧ - ومن السمات الأخرى للجريمة المنظمة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر الآخذان في الازدياد بمعدل مخيف في جميع أنحاء العالم. واستطرد قائلاً إن تركيا التي تقع في ملتقى الطرق بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا ولها خط ساحل يبلغ طوله ٠٠٠ ٥ ميل قد أصبحت في السنوات الأخيرة بلداً يقصده المتَّجرون بالبشر. وأن حكومته مصمِّمة على محاربة هذه الآفة. وإن اعتماد حكومته لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتضمينها في التشريع الداخلي يدلان على إرادتها السياسية. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء فرقة عمل قامت بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. ويكمِّل هذه التدابير الإدارية والقانونية التعاون المتزايد مع المجتمع المدني بهدف زيادة الوعي بهذه المسألة الهامة.

١٨ - واستطرد قائلاً إن إساءة استعمال المخدرات هي ظاهرة تؤثِّر على كل البلدان تقريباً وعلى حوالي ٢٠٠ مليون من الأشخاص أي ما يقرب من ٥ في المائة من سكان العالم فوق سن ١٤. وتجارة المخدرات هي نشاط غير قانوني ينتج أكبر قدرٍ من الأرباح، أي حوالي ٤٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة وفقاً لتقارير الأمم المتحدة. وتمثِّل الزيادة في تجارة المخدرات المصنَّعة وإساءة استعمالها تطوراً آخر باعثاً على القلق. ووفقاً لأول دراسة استقصائية عالمية تجريها الأمم المتحدة بشأن مخدِّر ''إكستازي'' والأمفيتامينات، فقد ازدادت الكميات التي ضبطت على مدى العقد الماضي عشر مرات كما أن إساءة الاستعمال تنتشر بمعدل مخيف. وإن توافر هذه المخدرات وسهولة إنتاجها وإخفائها هي عوامل تبعث على القلق

بدرجة أكبر لأن كثيراً من الناس يتسامحون فيما يتعلق بإساءة استعمالها الأمر الذي يزيد من مقبوليتها.

١٩ - وقال إنه لا يجب إغفال الآثار المدمِّرة لإنتاج المخدرات بصورة غير قانونية على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون. وإن مثال أفغانستان يبيِّن الكيفية التي تؤدي بها تجارة المخدرات إلى زعزعة استقرار البلد. وعلاوة على ذلك، تمثِّل تجارة المخدرات مصدراً من المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية. ومضى قائلاً إن تركيا ما فتئت منذ سنوات توجِّه الانتباه إلى هذه العلاقة ويسرها أن ترى اعترافاً متزايداً بها من قِبَل المجتمع الدولي لأنه لا يمكن التصدي لهذا الخطر إلاّ من خلال التعاون الدولي الفعَّال والقوي. وفي هذا الصدد قال إن حكومته تدعم دعماً كاملاً تعزيز فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية والعدالة الجنائية وترحِّب بإطلاق البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب. فهذا البرنامج ومعه لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن يسهمان مساهمة قيِّمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب.

٢٠ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة لاستجابة منسَّقة ومتوازنة وشاملة على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة التهديدات التي تمثلها تجارة المخدرات وإساءة استعمالها. ولا غنى عن تصميم المجتمع الدولي وبذله الجهود من أجل تحسين القدرات الوطنية وتطوير الشراكات الإقليمية ومعالجة المشكلة من جميع جوانبها. وينبغي أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قيامه بدور مركزي في تنسيق هذه الجهود. وإن تركيا تعزِّز تعاونها وشراكتها مع هذا المكتب من خلال مجموعة من الأنشطة الفنية الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات في البلد، وتعزيز قدراتها وخبرتها الوطنية في مجال مراقبة المخدرات، وزيادة التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتعزيز تدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين القادمين من بلدان المنطقة. وقال إن الأكاديمية التركية الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، التي أنشئت بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد أصبح مركزاً معترفاً به لتدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين القادمين من بلدان المنطقة. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته مستمرة في التزامها بدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التضامن الدولي في محاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على هذه الآفات.

٢١ - **السيد كيشور سنغ** (نيبال): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجارة المخدرات والإرهاب والفساد وغسل الأموال هي عناصر تسمِّم العلاقات بين الدول وتشكِّل خطراً على السلم والأمن الدوليين. وتقتات كل من هذه الجرائم على الأخرى كما تسبِّب خسارة هائلة في الأرواح والممتلكات. وقال إن نيبال تعرب عن مواساتها لجميع الضحايا الأبرياء الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلم والإنسانية في مختلف أرجاء العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يجدِّد جهوده الرامية إلى القضاء على هذه الأخطار التي اتسع مداها وشبكاتها من خلال عملية العولمة. ونيبال مستعدة كل الاستعداد لتوحيد جهودها مع الدول الأخرى في تحقيق هذا الهدف.

٢٢ - ومضى قائلاً إن الإرهاب هو أسوأ أنواع الجرائم. وتشير نيبال مع الارتياح إلى الصكوك الدولية الموضوعة لمحاربة الجريمة، مثل قرارات مجلس الأمن واتفاقيات الأمم المتحدة. بيد أن الإرهاب لا يزال مستمراً في تدمير الأرواح والممتلكات في جميع أرجاء العالم، ولذلك فعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود لمحاربته. وفي هذا الصدد، قال إن نيبال تؤيد التدابير التي اتخذها لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والتي تكملها الأعمال التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن الاتجار بالأشخاص هو عمل لا إنساني وإن التنمية البشرية تمثل رادعاً قوياً ضد هذه الجريمة. وقال إن نيبال تشير مع الارتياح إلى المناقشات التي جرت في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال وما تلا ذلك من قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى توفير موارد كافية لتعزيز التعاون الدولي في منع الاتجار بالأشخاص ومحاربته وحماية ضحاياه. ومضى قائلاً إن نيبال هي طرف في اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير وبروتوكولها الختامي، وأنها اتخذت التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لمنع هذه الجرائم. ووقّعت نيبال أيضاً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأشارت بارتياح إلى دخولها حيِّز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن نيبال ترحِّب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتحث المجتمع الدولي على المساهمة بموارد كافية حتى يتسنى توفير مساعدة تقنية إلى البلدان النامية مما يعزِّز قدرتها الوطنية على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية. وينبغي أن يشكِّل تطوير الهياكل الأساسية وتدريب الموظفين وتحسين القدرة التشغيلية لنظام العدالة الجنائية لُب هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، فإن نيبال تشجِّع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على زيادة تعاونه مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي أقرت اتفاقية منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء.

٢٥ - وقال إن نيبال تؤيد المسائل التي اختارتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للمناقشة في الاجتماعات التحضيرية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر منع الجريمة والعدالة الجنائية، وترحِّب بالتحديد النهائي لموعد انعقاد المؤتمر وجدول أعماله وتطلب من الأمين العام أن يوفِّر مساعدة مالية لأقل البلدان نمواً حتى تتمكن من المشاركة في هذه الاجتماعات. ومضى قائلاً إن نيبال تشيد أيضاً بأعمال اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، وكذلك بعرض المكسيك استضافة المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على الاتفاقية، وأنها تأمل أن يتيح هذا المؤتمر فرصة لمناقشة متابعتها وتنفيذها. ويجب على المجتمع الدولي دعم الجهود الوطنية الرامية لمنع الفساد والرشوة وغسل الأموال وتحويل الأموال غير المشروعة لإعادتها إلى بلدان المنشأ.

٢٦ - واسترسل قائلاً إن مشكلة المخدرات تمثِّل خطراً عالمياً جسيماً على الصحة العامة وسلامة البشرية ورفاهها، ولا سيما الأطفال والشباب. وإن نيبال هي طرف في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وأكّد أهمية تخفيض الطلب والحد من العرض والمنع والعلاج في مواجهة هذه المشكلة. وقال إن التطبيق الصارم للقوانين ينبغي أن تصحبه تدابير لتزويد فقراء المزارعين بوسائل بديلة لكسب العيش ولعلاج ضحايا إدمان المخدرات وإعادة تأهيلهم وتثقيفهم. وأن نيبال هي طرف أيضاً في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية وهي تدعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة المالية والتقنية دعماً للجهود الوطنية في مكافحة المواد غير المشروعة.

٢٧ - واختتم حديثه قائلاً إن الشرور الاجتماعية مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والفساد وغسل الأموال والاتجار بالبشر أو الآثار الضارة الكثيرة لهذه الشرور لا تستثني مجتمعاً. وإن نيبال قد عانت من تبعات الإرهاب على يد من يسمُّون أنفسهم بالماويين وإنها تدرك القيمة الكبيرة للتعاون الدولي وتحث المجتمع الدولي على توحيد الجهود من أجل دحر هذه الشرور.

٢٨ - **السيد لافياجي** (نيجيريا): قال إن الجريمة ومسألة المخدرات تشكلان خطراً جسيماً على سلم المجتمع الدولي

وأمنه. وإن قسوة مرتكبي هذه الجرائم وعنادهم يتطلبان من العالم بأسره اتخاذ إجراءات سريعة. ويتطلب التصدي لهذه الأخطار إرادةً والتزاماً سياسيين وتعاوناً دولياً وموارد مالية وصكوك قانونية فعالة. ومضى قائلا إن نيجيريا ترحب لهذا السبب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما تؤيد بشدة الأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن نيجيريا، بالرغم من الصور السلبية ووصمة العار التي يلصقها بها بعض شركائها الأجانب، تواصل في التزامها بمحاربة الجريمة والمخدرات، كما يتضح من أعمال وكالتها الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات التي أنشئت في عام ١٩٨٩، ومما تلقاه هذه الوكالة من تعاون وتشجيع من الإدارات الأخرى لإنفاذ القوانين ومن الحكومة. وحتى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، وضعت هذه الوكالة يدها على ٤٧٢,٩٣ ٣٢٩ كيلوغرام من المخدرات ودمَّرت ١٥٥ ٣١٣ كيلوغرام من القنَّب وحصلت على إدانة لـ٢٥١ من تجار المخدرات. وتعزى هذه النجاحات إلى تحسين تقنيات التحقيق والتعاون الدولي، لا سيما على الصعيد دون الإقليمي. وبالتعاون مع شركاء دوليين قامت نيجيريا، إدراكاً منها لأن الجرائم المتصلة بالمخدرات لا تحترم الحدود، بإطلاق مبادرة العمليات المشتركة لغرب أفريقيا التي نجحت في تنفيذ عملية متعددة البلدان لقطع الطريق على المخدرات في بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٣٠ - وأردف قائلاً إن مراقبة المخدرات لن تكون فعالة ما لم يتم التصدي للمشاكل المتصلة بها وهي غسل الأموال والفساد والطلب على المخدرات. ومن أجل منع غسل الأموال، لم تكتف نيجيريا بتعزيز القدرات المالية والتحقيقية للوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات فحسب، بل قامت أيضاً باتخاذ خطوات أخرى مثل إنشاء اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية؛ وتوسيع نطاق التشريع الخاص بغسل الأموال تمشياً مع فرقة عمل الإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال؛ وتكثيف عمليات التفتيش المصرفية ومحاكمة المؤسسات المالية المشتركة في أنشطة إجرامية. وقال إن بلاده، عملاً منها على تخفيض الطلب على المخدرات، تكثف جهودها في المجالات التالية: تنظيم حملات تثقيف عام في مجال مكافحة المخدرات وإنشاء لجان لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في جميع أنحاء البلد وعلى مستوى الحكومات المحلية؛ وإدماج التثقيف بشأن إساءة استعمال المخدرات في المناهج المدرسية؛ وإنشاء ''النوادي الخالية من المخدرات'' في الجامعات؛ ووضع إجراءات تشغيلية عامة لخدمات العلاج وإعادة التأهيل. ولمحاربة الفساد، اتخذت الحكومة التدابير التالية: تمكين وتعزيز اللجنة المستقلة المعنية بالممارسات الفاسدة؛ والتحقيق في ممارسات الحكومات العسكرية السابقة الذي أسفر عن استرجاع كميات كبيرة من الأموال المسروقة؛ وإصلاح الهيئة التشريعية بغية تعزيز المساءلة وتحسين أساليب العمل؛ وتعزيز الهيئة القضائية لحماية استقلالها وتحسين قدرتها على بسط العدالة بصورة ناجزه.

٣١ - واختتم حديثة قائلاً إن نيجيريا تقدِّر المساعدة والتعاون المقدمين من جيرانها في المنطقة دون الإقليمية ومن المجتمع الدولي والشركاء الأجانب وبصفة خاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتشيد بالدعم الذي قدمه لها في تحويل أكاديمية الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات إلى مؤسسة إقليمية للتدريب على إنفاذ القوانين، لتلبية احتياجات منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. إلا أن نيجيريا تأسف لعدم رغبة بعض شركائها الأجانب في إعادة كميات كبيرة من الأموال والممتلكات المسروقة من البلد. فمحاربة الجريمة ينبغي أن لا تكون انتقائية، وكما أنه لا ينبغي أن يحصل مرتكبو الأعمال الإرهابية أو الجرائم ضد

البشرية على أي مخبأ، يجب كذلك أن يحرم من أساءوا إدارة الموارد الشحيحة للبلد وسرقوها من الملاذ الآمن.

٣٢ - **السيد تش** (استراليا): قال إن مهربي الأشخاص والمتجرين فيهم، مثل كل المجرمين عبر الوطنيين، لا يحترمون الحدود ولا سيادة الدول ولا القوانين الدولية. وهم لا يبالون بحقوق الإنسان لضحاياهم أو بسلامتهم. وبالتالي فإن تهريب الأشخاص والاتجار بهم قد أصبحا مسألتين سياسيتين وأمنيتين رئيسيتين تلحقان بالدول تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، يُدر تهريب الأشخاص والاتجار بهم ما يقرب من ١٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، مما يجعل هذه الأنشطة البغيضة مجال عمل رئيسي لشبكات الإجرام عبر الوطنية على قدم المساواة مع المخدرات وتزييف المستندات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن حركة الأشخاص غير المشروعة تقوِّض قدرة وفعالية وسلامة النظام الدولي لحماية اللاجئين، ويمكن أن تقوِّض دعم الجمهور لبرامج الهجرة القانونية التي تعود بالفائدة على بلدان كثيرة.

٣٣ - وأردف قائلاً إن استراليا يساورها القلق لأن منطقة آسيا - المحيط الهادي تظل محوراً لعمليات تهريب الأشخاص والاتجار بهم على الصعيد العالمي. ولذلك فهي تفعل كل ما في وسعها لمحاربة هذه الجرائم من خلال الأنشطة المحلية والثنائية والإقليمية والدولية المتضافرة. وتتابع استراليا بنجاح تسليم المطلوبين المتهمين بتهريب الأشخاص. وهي تدعم مبادرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي تتناول التحركات الثانوية للاجئين من بلدان اللجوء الأول وتشجع المجتمع الدولي على توفير الدعم لهذه البلدان.

٣٤ - وقال إن حكومة استراليا قد بيَّنت التزامها المتزايد بمحاربة الاتجار بالأشخاص عن طريق تخصيص أكثر من ٢٠ مليون دولار أسترالي على مدى أربع سنوات لتمويل مجموعة من التدابير الجديدة القوية والمدروسة جيداً والجادة لمكافحة هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسوف تعزِّز هذه التدابير بدرجة كبيرة عمليات كشف ممارسي الاتجار غير المشروع والتحقيق معهم ومحاكمتهم كما ستحسِّن نطاق الدعم المتاح للضحايا وتمنع الاتجار بالأفراد واستغلالهم جنسياً. وسوف تشكِّل هذه التدابير تكملة للجهود الحالية التي تشمل برامج المعونة الأسترالية التي تقدَّر قيمتها بحوالي ١٤ مليون دولار أسترالي وفرقة متحركة ضاربة جديدة تابعة للشرطة الاتحادية الأسترالية تتألف من ٢٣ فرداً ومكلفة بمهمة التحقيق في الاتجار غير المشروع والاسترقاق الجنسي، ومشروعاً جديداً للمساعدة في إعادة إدماج ضحايا الاتجار غير المشروع المعادين إلى بلدانهم الأصلية في جنوب شرق آسيا. ومضى قائلاً إن أستراليا تعتزم المصادقة على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص ومعاقبة مرتكبيه بمجرد استيفاء كل المتطلبات الداخلية.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن التعاون في مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم في المنطقة اكتسب زخماً مستمراً في المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب الناس والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية المرتبطة بذلك، المعقود في بالي بإندونيسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وإن البلدان المشاركة في عملية بالي اتفقت على برنامج أنشطة عملية يستهدف زيادة التعاون في مجالات من قبيل تبادل المعلومات ومراقبة الحدود والتوعية العامة والتشريع وإعادة المهاجرين غير القانونيين وحماية اللاجئين ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد قامت وزارتا الخارجية الأسترالية والإندونيسية المشتركتان في رئاسة المؤتمر بإبلاغ الأمين العام بهذه النتائج. وقال إن عملية بالي تسهم إسهاماً إقليمياً فعَّالاً وهاماً في الجهود الدولية الرامية إلى ضبط حركة الأشخاص غير القانونية.

٣٦ - واختتم حديثه قائلاً إن حل المشكلة لا يزال مع ذلك بعيداً. وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من التمويل وإلى استجابة دولية متناسقة تشمل بلدان المنشأ وبلدان اللجوء الأول وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي. وقد أطلقت المنظمة الدولية للهجرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في جنيف نداءً عالمياً تطلب فيه تمويلاً لدعم الأعمال الجارية في إطار عملية بالي. وقال إن أستراليا تعتَبر تهريب الأشخاص والاتجار بهم مشكلتين دوليتين تهددان الأمن والاستقرار العالميين وينبغي إيلاءهما أولوية دولية أكبر. وهي تشجِّع جميع الدول على أن تنظر في تقديم مساهمة مالية أو عينية مناسبة لهذا النداء. وإن أفضل استراتيجية للنجاح في مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم تكمن في مواصلة التعاون على الصعيد الإقليمي ومن خلال الأمم المتحدة.

٣٧ - **السيد عبد الرحمن** (ماليزيا): أشار إلى تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وقال إنه مما يدعو إلى الانزعاج أن الجريمة المنظمة لم تتسع فحسب بل أصبحت أكثر تعقيداً مع زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في ارتكاب أنشطة إجرامية مثل غسل الأموال والاحتيال والاتجار في البشر. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن نعرف من البحث الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إن هناك صلة واضحة بين فشل بعض البلدان في تحقيق التنمية المستدامة ونمو الجريمة المنظمة. ومع أن العلاقة بين الحالة الاقتصادية/الاجتماعية والجريمة مثبتة منذ زمن بعيد، فإن ما كشف عنه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعطي مبرراً آخر للدعوة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ومما يدعو إلى الاهتمام أيضاً ملاحظة أن البلدان النامية تعاني بصورة متزايدة من تبعات الجريمة المنظمة في الوقت الذي تنعم فيه المراكز المالية العالمية بالفوائد. وقال إن البلدان التي توجد فيها مقار هذه المراكز المالية تتحمل بالتأكيد المسؤولية عن ضمان عدم مساهمة عائدات الأنشطة غير القانونية في ثرواتها القومية. وبالتالي فعليها أن تزيد وتعزِّز الإجراءات والأنظمة القائمة لمنع مصارفها ومؤسساتها المالية من أن تصبح ملاذاً آمناً لعائدات الأعمال الإجرامية.

٣٨ - وعلى غرار النتائج التي خلص إليها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ظلت ماليزيا منذ فترة طويلة تشدِّد على العلاقة المتينة بين التنمية الاقتصادية والجريمة. فالجرائم ترتكَب إما بوصفها أعمالاً ناجمة عن اليأس أو من قِبَل مجرمين يستغلون الفقراء. ومن المعروف أيضاً الأماكن التي تجد فيها مكاسب هؤلاء المجرمين ملاذاً آمناً في نهاية المطاف. بيد أنه بعد هذه السنوات الطويلة من التعاون الدولي وإنشاء هذا العدد الكبير من الصكوك والمؤسسات لمكافحة الجريمة المنظمة، من المدهش أن تسجِّل الإحصاءات المتعلقة بالجريمة المنظمة ازدياداً بدلاً من الانخفاض. وقال إن وفده يعتقد أنه يتعيَّن على المجتمع الدولي اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة المجرمين الذين يستخدمون التكنولوجيا الحديثة. وأردف قائلاً إنه في هذا الصدد يؤيد توصية الأمين العام الداعية إلى توفير موارد كافية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما في مجال الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي وتوفير الخدمات الفنية للدول في مواجهة التحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والفساد والإرهاب الدولي. وقال إن وفده يكرر دعوته أيضاً إلى البلدان النامية لتنظر بطريقة جدية في الوفاء بالالتزامات الجماعية المعلنة في مختلف اجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية مثل إعلان الألفية وتوافق آراء مونتري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وذلك بغية تهيئة بيئة دولية مؤاتية تساعد في تيسير التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومن ثم رفع مستويات معيشة الفقراء. وأردف قائلاً إن القضاء على الفقر هو أحد

أنجع الوسائل لحماية الناس وتقليل فرص استغلالهم من قِبَل مرتكبي الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إن وفده يدعو الدول، ولا سيما الدول المتجاورة، إلى بذل جهود متجددة من أجل زيادة التعاون القائم فيما بينها بما في ذلك تبادل المعلومات فيما بين الوكالات الوطنية ذات الصلة بهدف مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب عملاً دولياً منسَّقاً وفعَّالاً في إطار القوانين والاتفاقيات المقبولة دولياً. وفي هذا الصدد تمثل الأمم المتحدة المحفل الأفضل لتولي زمام القيادة في تنسيق مثل هذا العمل. وقال إن الجريمة المنظمة والإرهاب، مثل أي أنشطة إجرامية أخرى، يعتمدان على التمويل، وإن هناك دلائل متزايدة تشير إلى اشتراك المنظمات الإرهابية في عمليات غسل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة لجمع وتحويل وإخفاء الأموال التي تستخدَم في دعم أنشطتها. وما زال الجهد العالمي لمكافحة تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة يواجه تحديات كثيرة ناشئة عن تعقيدات المعاملات المالية واختلاف تطبيقات التدابير التنظيمية وتدابير المراقبة. وهناك الكثير جداً مما ينبغي إنجازه لتعزيز التعاون بين الدول من أجل ضمان حرمان الإرهابيين من أي ملاذ آمن للأموال التي تستخدم في تمويل أنشطتهم الشريرة.

٤٠ - وما فتئت المخدرات غير القانونية تشكِّل تحدياً خطيراً لكثير من البلدان ومشكلة عالمية خطيرة لا يمكن لأي بلدٍ أن يقضي عليها بمفرده. ويتعيَّن أن تُبذل جهود لمكافحة آفة المخدرات على المستويات الوطني والثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف. والدعم والتعاون الدوليان القويان هما عامل حيوي في جهود البلدان الرامية لمكافحة المشكلة. وإن ماليزيا بوصفها جزءاً من منطقة جنوب شرق آسيا مسرورة للتطورات الإيجابية الواردة في تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الحالة في المثلث الذهبي حيث توجد اتجاهات مشجِّعة تشير إلى القضاء التام على زراعة الأفيون. وإلى حدٍ كبير يمكن أن يعزى هذا النجاح إلى التعاون الدولي الوثيق والإجراءات الحازمة التي اتخذها الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجتهم لمسألة المخدرات في المنطقة. وأردف قائلاً إن وفده يساوره القلق بشأن الخطر المتزايد الذي تمثله المخدرات المصنَّعة مثل مخدِّر ''إكستازي'' والمنشطات الأمفيتامينية. وإنه يجب إيلاء اهتمام جاد لكبح إنتاج المخدرات المصنَّعة وتوزيعها واستعمالها لأن إساءة استعمالها تنتشر بصرف النظر عن العمر أو الجنس أو الدخل. ويمكن إنتاج هذه المخدرات في أي بلدٍ وفي أي مختبر بتكلفة زهيدة للغاية. وفي محاولة لتشديد الإنفاذ وقَّعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات مذكرة تفاهم بشأن مراقبة السلائف.

٤١ - واسترسل قائلاً إن حكومته تعتبر مشكلة المخدرات تهديداً رئيسياً للأمن الوطني. وهي تواجه، بالإضافة إلى ضرورة وضع تدابير وقائية لكبح تهريب المخدرات إلى البلد، العبء الإضافي المُتمثِّل في الحيلولة دون استخدام ماليزيا من قِبَل تجار المخدرات الدوليين كمعبر للمخدرات المتجهة بصورة رئيسية إلى الأسواق في أوروبا. وقال إن التزام ماليزيا القوي بالتحالف مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها معروف جيداً. وإنها تشارك في كثير من الجهود الدولية والإقليمية والثنائية المبذولة في هذا المجال. وقد قامت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بإدراج ماليزيا أيضاً، بناء على طلبها، في نظام الإشعار قبل التصدير بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وهذا يتفق مع الجهود الرامية إلى تعديل القوانين الوطنية بغية فرض عقوبات أشد فيما يتعلق بكيمائيات السلائف. وأردف قائلاً إن حكومته تدعو إلى وضع ضوابط أكثر صرامة على كيميائيات السلائف في

جميع أرجاء العالم وتشجّع على قيام عدد أكبر من البلدان بأن توفّر للبلدان المستوردة إشعاراً سابقاً للتصدير لمساعدتها في مراقبة ورصد هذه الكيميائيات.

٤٢ - وقال إن ماليزيا تشيد باختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي هي صك دولي هام يمكن أن يسهم في الجهود الرامية إلى منع الفساد والقضاء عليه. ولكن العنصر الأكثر أهمية في تحقيق المنع والإنفاذ الفعالين هو الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وعلى الصعيد الوطني، فإن ماليزيا مستمرة في بذل الجهود من أجل توعية السكان بخطورة المشاكل التي يسببها الفساد والتي تعرِّض استقرار البلاد وأمنها للخطر وتقوِّض قيم الديمقراطية وتتهدد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واختتم حديثه قائلاً إن وفده يشيد بذكر السفير الراحل هكتور تشاري سامبر رئيس اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد الذي قضى نحبه قبل فترة وجيزة، تقديراً للعمل الممتاز الذي أداه.

٤٣ - **السيدة توميتش** (سلوفينيا): قالت إن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلت به إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إليه. وقالت إن مشكلة المخدرات العالمية تؤثر أيضاً على بلدها الذي عانى من وباء إساءة استعمال المخدرات في مطلع التسعينات. ومنذ عام ١٩٩٢ بدأت تُنفَّذ، في إطار برنامج وطني متتابع، أنشطة لمكافحة هذه الآفة. وقد أثبت النهج العالمي الشامل متعدد التخصصات المتبع أنه نموذج جيد لتخفيض الآثار الضارة لهذا الوباء. وخلافاً لكثير من البلدان الأخرى، فإن سلوفينيا لا تعاني حتى الآن من ارتفاع ملحوظ في مستويات الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في صفوف الأعداد المتزايدة من مستعملي المخدرات عن طريق إبر الحقن وشركائهم الجنسيين. ومضت قائلة إن خبرة بلادها تدل على أن أهم الأنشطة بالنسبة للمجموعات المعرَّضة للخطر هي تخفيض الطلب على المخدرات من خلال برامج المنع وبرامج الرعاية الصحية وإعادة التأهيل الاجتماعي لمستعملي المخدرات وبرامج تخفيض الضرر. وقد تم إعداد برامج ناجحة لتبديل إبر الحقن وتقديم المشورة إلى المستعملين. وعلى الصعيد الوطني، يلعب المكتب الحكومي لمكافحة المخدرات دوراً رئيسياً بوصفه هيئة مسؤولة عن تنسيق مختلف الأنشطة المتصلة بالمخدرات غير القانونية. وعلاوة على ذلك، قالت المتحدثة إن حكومتها دأبت خلال العقد الماضي على إقامة علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية. وقد كانت هذه المنظمات سريعة بصفة خاصة في مواجهتها لحالات انتشار المخدرات الوبائية في التسعينات، وهي تعمل منذ ذلك الوقت على تطوير أنشطة تفاعلية قوامها المتطوعون.

٤٤ - وعلى الصعيد المحلي، تشكِّل أفرقة العمل المحلية جزءاً من استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات تشمل التنفيذ المنهجي لبرامج تخفيض الطلب على المخدرات في المجتمعات المحلية. ويجري الاطلاع بقدر كبير من العمل الميداني بين مستعملي المخدرات، كما قامت منظومة الصحة العامة بتطوير نموذج لحل مسائل المخدرات من خلال شبكة مراكز لمنع الاستسلام للمخدرات تشمل أيضاً المعالجة بالميثادون. ولهذا النموذج أهمية حيوية ولا سيما بالنسبة لأطفال الشوارع والشباب. وتساعد البرامج الاجتماعية مثل توفير المأوى والطعام والملبس على إبعاد مستعملي المخدرات من الشوارع ومنعهم من ارتكاب الجرائم للحصول على المال اللازم للمخدرات، وبذلك يتم تخفيض معدل الجرائم الثانوية. ومضت قائلة إن نظام سلوفينيا لتنفيذ الأحكام الجنائية يوفر العلاج لمدمني المخدرات في السجون، بما في ذلك صرف الميثادون لهم. ويتمثل الهدف المزدوج للبرنامج الشامل لمنع المخدرات وتقليل استعمالها في تخفيض أعداد مستعملي المخدرات وإشراك من يستعملونها فعلاً، بأسرع ما

يمكن، في مختلف البرامج بطريقة تمكِّن كل منهم من الانتقال من برنامج إلى آخر حسب الاقتضاء.

٤٥ - ومضت قائلة إنه بالإضافة إلى الأنشطة التي تُنفَّذ مع الاتحاد الأوروبي، هناك تعاون مثمر أيضاً مع نظام الإنذار المبكِّر للمركز الأوروبي لرصد المخدرات ومدمنيها الذي يوجد مقره في لشبونة، من أجل الكشف المبكر عن المخدرات المصنَّعة واتخاذ التدابير المناسبة. أما على الصعيد الإقليمي، فإن سلوفينيا تتضرر من ''طريق البلقان'' الذي تتم عبره تجارة المخدرات بين جنوب شرق أوروبا وأوروبا الغربية، وما يصاحب ذلك من فساد وجريمة وغسل أموال. وبما أن جميع البلدان المتضررة من تجارة المخدرات تواجه مشاكل الجريمة والصحة العامة نفسها، فليس كافياً اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني. وهناك حاجة أيضاً إلى التعبئة من قِبَل المجتمع الدولي كما أن هناك حاجة في الوقت نفسه إلى تعزيز ترتيبات المعونة والتعاون وضرورة لتجديد الالتزامات العامة بمكافحة هذه الآفة. ومن أجل إنشاء نظام مشترك لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في منطقة طريق البلقان، فإن سلوفينيا مستعدة لتبادل الأفكار والمعلومات النظرية والعملية بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالأُطُر المؤسسية والتشريعية الوطنية اللازمة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويمثل هذا أيضاً أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر الإقليمي الذي سوف تشترك سلوفينيا وكرواتيا في تنظيمه في دوبروفنيك في وقت لاحق من هذا العام.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن سلوفينيا التي شاركت بنشاط في مداولات اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد تشيد بانتهاء العمل على إعداد أول صك دولي بشأن الفساد على الصعيد العالمي، ليتم التوقيع عليه بنهاية عام ٢٠٠٣ في ميريدا بالمكسيك عقب اعتماده من قِبَل الجمعية العامة. وأشارت المتحدثة إلى عدم وجود تعريف للفساد حتى في الصك الدولي الجديد، وأكدت من جديد رأي وفدها القائل بأنه ينبغي فهم الفساد بمعناه الأوسع. وبعبارة أخرى ينبغي أن يشمل الفساد، بالإضافة إلى الأعمال الإجرامية، أعمال الفساد الخفيفة وانتهاكات قواعد السلوك وإساءة التصرف في المنصب العام. وقالت إن إدراج أحكام تتعلق باستعادة الأصول ذات المنشأ غير القانوني في صك دولي مُلزِم هو أمر مستحدث يرحب به وفدها ترحيباً شديداً. غير أنه ما زال يتعيَّن على مؤتمر الدول الأطراف أن يحدد آلية تنفيذ الاتفاقية، وتلك مهمة من المرجَّح أن تكون صعبة نظراً لاختلاف النظرات الثقافية والسياسية والإنمائية لهذه الظاهرة. وقالت إنها تؤكد من جديد اعتزام سلوفينيا التوقيع على الاتفاقية.

٤٧ - **السيد غانزوخ** (منغوليا): قال إن بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الآونة الأخيرة يدل على شدة رغبة المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة. وقال إن وفده يؤيد أهداف الاتفاقية ومبادئها كما يؤيد تطبيقها في جميع أرجاء العالم. واستطرد فأعرب عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتوفيره المساعدة التقنية لمختلف البلدان الأعضاء، بما في ذلك منغوليا، وأعلن أن بلاده تتخذ خطوات لإعداد تشريعها الوطني وتكييفه ليتسنى إدماج الاتفاقية فيه. وقال إن حكومة منغوليا وقَّعَت في تموز/يوليه مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ميدان مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وإن المكتب يقدِّم المساعدة لمنغوليا في الأعمال التحضيرية لحلقة دراسية وطنية تضم راسمي السياسات والمحققين والمدعين العامين وتركِّز على التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. وإن حكومته ترغب في مزيد من التعاون مع المكتب في مجال التنفيذ الفعَّال لأحكام مذكرة التفاهم.

٤٨ - ومضى قائلاً إن وفده يشيد بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في وضع اللمسات الأخيرة على نص مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأنه واثق من أن

الجمعية العامة سوف تعتمد الاتفاقية في دورتها الحالية. وأن حكومة منغوليا التي تعلِّق أهمية خاصة على تدابير مكافحة الفساد، وضعت خلال السنة الماضية سلسلة تدابير لمكافحة الفساد تشمل إنشاء مجلس وطني وإقرار برنامج وطني لمكافحة الفساد. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ تم تنظيم مؤتمر وطني لمكافحة الفساد بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي البلد. وتجري حالياً صياغة قانون وطني لمكافحة الفساد. كما تجري مناقشة هذا الموضوع بنشاط وعلى نطاق واسع من قِبَل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والصحافة.

٤٩ - ومضى قائلاً بما أن الفساد يمثِّل ظاهرة اقتصادية وسياسية واجتماعية معقَّدة، فإن هناك أهمية خاصة لتبادل الخبرات والشراكة والتعاون على كلا المستويين الدولي والوطني في مكافحته. وفي هذا الصدد قال إنه يود أن يشير إلى أن الإعلان المعتمد في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في أولان باطور في الشهر الماضي قد سلَّط الضوء على أهمية مكافحة الفساد. وفي تنفيذ إعلان وخطة عمل أولان باطور: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني، كانت هناك حاجة لإدراج تدابير لاستئصال شأفة الفساد الذي يشكِّل تهديداً رئيسياً للديمقراطية. واختتم حديثه قائلاً إن حكومة منغوليا سوف تواصل المشاركة بنشاط في الكفاح الدولي ضد الأخطار التي تمثِّلها الجريمة عبر الوطنية والفساد وتجارة المخدرات فضلاً عن المكافحة الدولية للإرهاب.

٥٠ - **السيد كازوخانوف** (كازاخستان): تحدث باسم البلدان التي تشكِّل جزءاً من رابطة الدول المستقلة، وهي الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية ملدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان فقال إن مشكلة المخدرات، نظراً لحجمها وارتباطاتها بالإرهاب وتجارة الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال، قد أصبحت تمثِّل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم المتحضر. وما فتئت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تضطلع بالتنسيق الفعَّال لأنشطة مكافحة المخدرات، وينبغي لها أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في هذا المجال لأنه، على الرغم من التعاون الدولي والإقليمي المتزايد، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

٥١ - وأردف قائلاً نظراً لأن تجارة المخدرات تمثِّل واحداً من المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب، فإن رابطة الدول المستقلة تؤيد بشدة جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتثني على المكتب لما يقوم به من أعمال في تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة والتوصيات الواردة في البيان الوزاري المشترك الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في فيينا. وقال إنه يود في هذا الصدد أن يلفت أيضاً الانتباه إلى أعمال لجنة المخدرات.

٥٢ - ومضى قائلاً إن التعاون الإقليمي يمثِّل واحدة من أكثر الآليات فعالية في القضاء على تجارة المخدرات. وقال إن بلدان رابطة الدول المستقلة عاكفة حالياً على وضع تدابير سياسية وتشريعية واقتصادية-اجتماعية لتنظيم أنشطتها في هذا المجال. وهي تقوم أيضاً بعقد اجتماعات سنوية لرسم سياسات مشتركة لمكافحة عصابات المخدرات العاملة في المنطقة.

٥٣ - وقال إن الحالة في أفغانستان تدعو للقلق البالغ. فبرغم الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي، لا يزال هذا البلد مصدِّراً رئيسياً للمخدرات وتواصل مستويات الإنتاج ارتفاعها مما يشكِّل خطراً لا بالنسبة للمنطقة وحدها بل أيضاً بالنسبة للعالم ككل. ويجب أن تعود الأوضاع في هذا البلد إلى الحالة الطبيعية، كما ينبغي معالجة الوضع الإنساني المتردي فيه وتطبيق تدابير للتنمية البديلة. وبناءً على

ذلك فهناك حاجة لتدابير أكثر فعالية لمكافحة مشكلة المخدرات، يكلف بتنسيقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن تعزيز الروابط الاقتصادية ووجود حدود غير محكمة الحراسة فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة قد حوَّل هذه البلدان إلى معابر لتجارة المخدرات. وبسبب الصعوبات المادية والتقنية لحماية عددٍ من مناطق الحدود في المنطقة، فإن ما يقرب من ٦٥ في المائة من المخدرات القادمة من أفغانستان والمتجهة إلى أوروبا تمر عبر دول الرابطة. والاتجار بالمخدرات واستهلاكها مستمران في الزيادة، مما يعرِّض للخطر كلاً من الصحة العامة والمناخ السياسي-الاجتماعي السائد في المنطقة. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت حكومات الدول المعنية خطوات لتحسين مراقبة المخدرات عن طريق تطبيق تدابير تركِّز على منع إساءة استعمال المخدرات وإعادة تأهيل المدمنين وآليات مكافحة الاتجار غير المشروع. غير أن الزيادة في حالات الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أصبحت مصدر قلقٍ بالغٍ.

٥٥ - ولمكافحة هذه الأخطار بطريقة فعَّالة، يجب على المجتمع الدولي اتباع نهج متكامل وعالمي تتولى تنسيقه وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وأردف قائلاً إن رابطة الدول المستقلة تدعم بشدة أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبصفة خاصة اعتماده برنامج العمل الإقليمي لتعزيز التعاون في مجال مراقبة المخدرات بين الدول المتاخمة لأفغانستان التي تعرف بـ ''الحزام الأمني''. وفي الختام قال إنه يؤكد من جديد التزام رابطة الدول المستقلة ورغبتها في متابعة التعاون الأمثل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء بغية القضاء نهائياً على مشكلة المخدرات التي تشكِّل خطراً حقيقياً على مستقبل البشرية.

٥٦ - **السيد عليموف** (طاجيكستان): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كازاخستان ويشدِّد على الأهمية التاريخية للنهج متعدد الأطراف في حل بعض مشاكل القرن العشرين الأشد صعوبة. وقال إن التضامن الدولي وحده هو الذي يقود إلى القضاء على تجارة المخدرات التي تمثل مشكلة تعاني منها كل دول آسيا الوسطى وعلى رأسها طاجيكستان التي تقع في قلب ''طريق الأفيون'' الكبير الذي يبدأ في أفغانستان التي هي أكبر مُنتِج للأفيون في العالم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في أفغانستان، لا تزال البنية الأساسية التجارية للطالبان سليمة وكل ما حدث هو أن انتقلت مختبرات الهيروين إلى الجبال. وقد ازداد عدد المختبرات وبلغت الإيرادات المتأتية من تجارة المخدرات ٢,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة.

٥٧ - وأردف قائلاً إن تجارة المخدرات في أفغانستان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتمويل الإرهاب العالمي. وإن مكافحة المخدرات تمثل واحدة من أولويات حكومة طاجيكستان التي تعمل من سنة إلى أخرى على تعزيز التعاون في إطار رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وآلية الأمن الجماعي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وطاجيكستان، بوصفها بلد عبور، هي واحدة من الدول الأشد تضرراً من عواقب تجارة المخدرات، ولكنها أيضاً حققت نجاحاً ملحوظاً في محاربتها، مما أكسبها ثقة المجتمع الدولي: ففي عام ٢٠٠٢، احتلت المركز الرابع في العالم من حيث عدد عمليات مصادرة الهيروين والمركز السادس من حيث تدمير المحاصيل. وبدعم من دائرة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الروسي، تمكَّنت السلطات الطيجيكية من مصادرة أكثر من ٣٠ طنّاً من المواد الأفيونية بما في ذلك ٢٠ طنّاً من الهيروين خلال فترة تسعة أشهر. وقد أتيح للأمين العام للأمم المتحدة، أثناء زيارته إلى البلد في السنة الماضية، أن يلمس المستويات العالية من التفاني والمهنية التي أظهرتها دائرة مراقبة

المخدرات المنشأة في دوشانبي بمساعدة المجتمع الدولي. وفي الوقت الراهن، يتم في طاجيكستان ٨٠ في المائة من عمليات مصادرة الهيروين بآسيا الوسطى وحوالي ٧٠ في المائة من عمليات المصادرة التي تتم دول الرابطة. وبفضل التعاون بين الاتحاد الروسي وطاجيكستان أمكن إنجاز عمليات المصادرة هذه، ولكن الفضل يعود أيضاً إلى البلدان المانحة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما قدَّموه من مساعدات تقنية ومالية. واسترسل قائلاً إنه يود أن يشير إلى الاقتراح المقدَّم للجمعية العامة من رئيس طاجيكستان فيما يتصل بإنشاء تحالف واسع النطاق لمكافحة المخدرات يتولى تنسيق أعماله الأمين العام من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٨ - وقال إن المأساة التي تجري أحداثها في أفغانستان تبيِّن أن التدابير المتراخية لا تؤدي إلى نتائج إطلاقاً. وإن الفقر المدقِع الذي تعاني منه البلد يوفر أرضاً خصبة لنمو تجارة المخدرات، ويجب على المجتمع الدولي مساعدة الرئيس الأفغاني على خلق الاستقرار الذي يتطلبه لا رفاه أفغانستان وحدها بل أيضاً لصالح العالم بأسره.

٥٩ - **السيد سريسودابول** (تايلند): قال إن الصلة العضوية بين إنتاج المخدرات والاتجار بها، بصورة غير مشروعة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية معروف جيداً، لا سيما الاتجار بالأشخاص والأسلحة إلى جانب تهريب الأشخاص والإرهاب. كما أن الصلات القائمة بين هذه العناصر والفساد وغسل الأموال تعرِّض لخطر كبير الحكم الرشيد والديمقراطية مما يترك أثراً عميقاً على مجتمعات البلدان المتضررة واقتصاداتها. ولذلك فإن بلده يؤكد من جديد التزامه القوي بمكافحة آفة المخدرات.

٦٠ - وقال إن بلده تعتَبِر مسألة المخدرات مسألة ذات أولوية عليا في برنامج عملها الوطني. وأن رئيس الوزراء أعلن في بداية العام حرباً على المخدرات في حملة على نطاق البلد؛ وتمت تعبئة القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، للمشاركة في حملة القضاء على المخدرات. وتم اتباع نهج كلي لمكافحة المخدرات، يتناول جانبي العرض والطلب على السواء. ولأن الفقر هو السبب الجذري لمشكلة المخدرات، فإن الحكومة تركِّز على القضاء عليه. وأُدرِج قمع المخدرات كبند ذي أولوية في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وتتم معاملة مدمني المخدرات كمرضى يشاركون في برامج الرعاية وإعادة التأهيل بينما تتم محاكمة تجار المخدرات. ويسهِّل التشريع الجديد مصادرة الأصول والممتلكات المكتسبة من أنشطة لها صلة بالمخدرات مما يسهم بقسط كبير في نجاح العملية.

٦١ - واستطرد قائلاً إن وفده يشاطر المدير التنفيذي رأيه القائل بأن المشاركة هي مفتاح النجاح في القضاء على المخدرات والجرائم. وإن كل البلدان وجميع قطاعات المجتمع تشترك في المسؤولية عن مكافحة ويلات المخدرات والجريمة عبر الوطنية. وقال إن بلده، واضعة هذا في اعتبارها، قد زادت في الآونة الأخيرة مساهمتها المقدَّمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. كما لعبت دوراً نشطاً في إقامة شراكات مع البلدان داخل المنطقة وخارجها من أجل تطوير نماذج خاصة بكل منها للتنمية البديلة المستدامة باعتبار ذلك وسيلة فعَّالة لمكافحة المخدرات. وقال إنه بفضل مبادرات الملك، تم تطبيق الخبرة التي اكتسبها بلده في هذا الصدد على مشروع يونغ خا في ولاية شان بميانمار. كما يجري تقديم معونة لمساعدة أفغانستان فيما تبذله من جهود للقضاء على الأفيون. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، قام عدد من أعضاء مجلس الوزراء الأفغاني بزيارة إلى مشروع دوي تونغ للتنمية في شيانغ راي. وأقيم أيضاً معرض في مركز فيينا الدولي

لمشروع دوي تونغ في فترة انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات.

٦٢ - ومضى قائلاً إن حكومته ممتنة للزيارة التي قام بها المدير التنفيذي لعدد من البلدان في تلك المنطقة، وهي تقدِّر حق التقدير تعليقاته التي أدلى بها فيما يتعلق بالتطورات الإيجابية والمشجِّعة جداً الجارية في المثلث الذهبي. وقال إن المكتب الإقليمي في بانكوك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما فتئ يعمل على تعزيز المراقبة الدولية للمخدرات في المنطقة. ومن الأمثلة الأخرى للتعاون الإقليمي الاجتماع الوزاري للأطراف الموقِّعة على مذكرة التفاهم بشأن مراقبة المخدرات (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) المعقود في هانوي بالإضافة إلى دعم المكتب المتواصل لخطة العمل على الصعيد دون الإقليمي.

٦٣ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، هناك حاجة إلى وقف الخطر المتزايد الذي يمثله انتشار المنشطات الأمفيتامينية وسائر المخدرات المصنَّعة لا سيما بين الشباب، والقضاء عليه إن أمكن. وفي هذا الصدد فإن توسيع نطاق الإطار الإقليمي للتعاون في مراقبة المخدرات بين تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار ليشمل الهند، على نحو ما اقترحه رئيس وزراء تايلند، يؤكد التزام بلدان المنطقة الذي لا يتزعزع بزيادة تعزيز الجهود الإقليمية لمراقبة المخدرات. كما أن إعلان شيانغ راي الصادر عن الاجتماع الوزاري للبلدان الخمسة يهدف إلى تعزيز الشراكة وتمتين التعاون في مجال مراقبة المخدرات ولا سيما مراقبة السلائف الكيميائية وإلى إقرار مبادرة تايلند بشأن التنمية البديلة كوسيلة للمعالجة الشاملة لمشكلة المخدرات في المنطقة.

٦٤ - واسترسل قائلاً إن حكومة تايلند تولي اهتماماً خاصاً لمناطق الحدود التي تكثر فيها الأنشطة غير القانونية. وقد اتخذت الحكومة، في إطار النهج الكلي، مختلف التدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاه السكان على طول مناطق الحدود باعتبار ذلك حلاً طويل الأجل لمشاكل المخدرات والجريمة. وقد أسهمت مبادرة رئيس الوزراء الرامية إلى وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار في خلق بيئة تمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة. وهذه الاستراتيجية المدعومة بالتزام سياسي قوي على أعلى المستويات، تُستخدَم على وجه التحديد من أجل التصدي للأنشطة غير القانونية عبر الحدود، بما في ذلك إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ورفاه السكان في مناطق الحدود.

٦٥ - وانتقل المتحدث إلى موضوع الجريمة عبر الوطنية فقال إن تايلند تشيد بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيِّز النفاذ وبالتوقيع المرتقب في المكسيك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وإن حكومته تعتَبِر مكافحة الفساد والاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والاتجار غير المشروع بالأسلحة مسائل ذات أولوية عليا في البرنامج الوطني. ويجري حالياً الاضطلاع بإصلاح هيكلي بهدف تعزيز الحكم الرشيد والشفافية. وأنشئت الآلية الوطنية الجديدة لقمع الفساد ألا وهي اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد لتكون مهمتها الرئيسية هي ضمان خلو الحكومة من الفساد. وتم تعزيز هذا المجهود بصدور قانون مكافحة غسل الأموال وإنشاء مكتب مكافحة غسل الأموال كوكالة تنفيذية له. كما حظيت إدارة التحقيقات الخاصة التابعة لوزارة العدل بمزيد من التعزيز من أجل زيادة قدرة تايلند على التصدي للجرائم، بما في ذلك الجرائم ذات الطابع عبر الوطني.

٦٦ - وعلى الصعيد الإقليمي قال إنه قد تم التوقيع على مذكرة تفاهم ثنائية تم التوقيع عليها مع كمبوديا بهدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأطفال والنساء ومساعدة ضحاياه. أما مذكرة التفاهم الثنائية مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن التعاون في مجال العمالة فسوف تساعد أيضاً العمال المهاجرين غير القانونيين على الإفلات من قبضة مرتكبي الجرائم عبر الوطنية. وقال إن تايلند تعمل بنشاط في الفريق العامل المعني بالجرائم عبر الوطنية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما تم في إطار عملية بالي اختيار تايلند مرة أخرى منسِّقاً لفريق الخبراء المخصص للسياسات والأُطر التشريعية وإنفاذ القوانين الذي نجح في وضع تشريع نموذجي لمساعدة بلدان المنطقة في تجريم الاتجار بالبشر. كما أن تايلند، بوصفها المضيف للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تضطلع بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر في تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسوف يؤدي موضوع المؤتمر وهو ''أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية'' إلى زيادة تعزيز التحالف العالمي من أجل المكافحة الفعَّالة لأشكال الجريمة المستجدة في القرن الحادي والعشرين.

٦٧ - **السيد ريفاس زوبيريا** (كولومبيا): قال إنه يؤيد البيانين الصادرين عن مجموعة ريو وجماعة دول الأنديز بشأن المخدرات. وأنه يشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بيانه الذي ذكر فيه أن الأخبار الواردة من كولومبيا بشأن مكافحة المخدرات مشجِّعة. وأردف قائلاً إن كولومبيا هي واحدة من أشد البلدان تضرراً من العنف والإرهاب المتولدين عن مشكلة المخدرات العالمية. وإن الخسائر من ناحية الضحايا البشرية والموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تحصى. وقال إن التحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات تتطلب عملاً جماعياً ابتكارياً وجريئاً تمشياً مع مبدأ المسؤولية المشتركة.

٦٨ - واستطرد قائلا إن مكافحة المخدرات تتطلب، نظراً إلى نمو الطلب وتنوعه، إجراءً حاسماً من قِبَل البلدان التي توجد فيها مستويات عالية من استهلاك المخدرات غير القانونية وتقع في مناطق يتم فيها إنتاج السلائف الكيميائية والأسلحة الصغيرة والخفيفة وتستفيد عمليات غسل الأموال من الضوابط المالية والمصرفية المتساهلة فيها. وقال إن إدارة رئيس كولومبيا قد جعلت من مهمة القضاء على مشكلة المخدرات في البلد أولوية لأنها تمثل القوة الدافعة الكامنة وراء العنف والإرهاب في كولومبيا. ولذلك فإن التعاون الدولي يصبح أمراً أساسياً، بما في ذلك اتخاذ تدابير متوازية لتبادل المعلومات القضائية بهدف منع الجريمة وإنفاذ القانون.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن كولومبيا قد حققت نتائج تدعو للإعجاب في مكافحتها للمخدرات. فبين شهري آب/أغسطس ٢٠٠٢ وتموز/يوليه ٢٠٠٣، أُزيلت محاصيل الكوكا من رقعة تبلغ مساحتها ٢٨٢ ١٥٠ هكتاراً كما أُزيلت محاصيل زهرة الخشخاش الأفيونية من رقعة تبلغ مساحتها ١٧٦ ٣ هكتاراً بكفاءة تقدَّر نسبتها بـ٨٣ في المائة، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٨,٤٦ في المائة على السنة السابقة. وفي عام ٢٠٠٢، تمت مصادرة ١٢٠,٥ طناً من مشتقات الكوكا مما يمثل زيادة بنسبة ٦١ في المائة على السنة السابقة مع تدمير ٤٤٨ ١ مختبراً لتجهيز المخدرات والمواد الكيميائية. وفي السنة نفسها، أُجيز قانونان يتناول أحدهما إدارة الممتلكات المصادرة بينما يتناول الثاني إلغاء حقوق الملكية المتعلقة بأملاك تجار المخدرات. وحتى الآن تمت مصادرة ٦٠٠ ٥ هكتار ستتم إعادة توزيعها في إطار الإصلاح الزراعي.

٧٠ - وأضاف قائلاً إنه وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بلغت مساحة الرقعة المزروعة عليها محاصيل الكوكا في البلد ٩٦ ٠٠٠ هكتار، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٢ في المائة من المساحة البالغة ١٠٢ ٠٠٠ هكتار في نهاية السنة السابقة. وعليه فقد انخفضت محاصيل الكوكا بنسبة الثلث في ظرف سبعة أشهر. ولن يتسنى تحقيق هدف التخفيض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول نهاية العام إلا إذا أتيحت للفلاحين الذين يزرعون محاصيل غير قانونية خيارات اقتصادية أخرى من خلال برامج التنمية البديلة أو برنامج حراس الأحراج والأمن المحسَّن والإصلاح الزراعي.

٧١ - ومضى قائلاً إن كولومبيا تنفق ١,٤٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على جهود مكافحة المنظمات الإجرامية وتدمير مصانعها غير القانونية والحد من آثار نشاطها الإجرامي واعتراض طرق المخدرات وتعزيز منظومة القضاء والسجون. وفي المقابل تأمل الحكومة في أن تضطلع جميع البلدان بأدوارها في مهمة لا يمكن، كما ذكر سابقاً، لحكومة واحده أو عدد قليل من البلدان إنجازها، بل هي تتطلب مشاركة المجتمع الدولي بأسره. وبغية احتواء مشكلة غسل الأموال بطريقة فعالة، قال إن حكومته قامت في عام ١٩٩٩ بإنشاء وحدة للمعلومات والتحليل المالي تشكل نموذجاً فعالاً لجمع المعلومات المتعلقة بالمخدرات وتنظيمها وتحليلها. ويتطلب الطابع عبر الوطني لغسل الأموال اتخاذ إجراءات منسقة وفعَّالة من قِبَل الهيئات المماثلة في الدول الأخرى.

٧٢ - وبغية تخفيض استهلاك المخدرات وتعزيز المنع وتحسين إعادة تأهيل مستعملي المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة توظيفهم، قال إن حكومته طلبت من وزارة الرعاية الاجتماعية وضع سياسة متكاملة لتخفيض الطلب على المخدرات على الصعيد الوطني. ولهذه الغاية، تم إنشاء ١٢ مركزاً لتقديم خدمات شاملة لمدمني المخدرات في المدن الرئيسية في كولومبيا.

٧٣ - وأردف قائلاً إن كولومبيا تحث، من منطلق مبدأ المسؤولية المشتركة، المجتمع الدولي على الالتزام الحقيقي بالتصدي لجميع عناصر مشكلة المخدرات غير القانونية بصورة متزامنة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يضع المجتمع الدولي في الاعتبار المبادرات التي تتخذها البلدان المتضررة نفسها. وإلى أن يتم استحداث نظام لتقييم النتائج ومن ثم تحديد حالات الضعف أو الهشاشة، يتعيَّن على كل بلد أن يفكر ملياً في الاحتياجات من ناحية التعاون الدولي. ونظراً لوجود علاقة تآزرية حالياً بين مشكلة المخدرات غير القانونية والإرهاب، يجب التصدي للمسألتين بطريقة متزامنة. واختتم حديثه قائلاً إن كولومبيا تكرر الإعراب عن الحاجة إلى تجميد ومصادرة الأموال التي يحتفظ بها الإرهابيون وعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الأسواق المالية الدولية الرئيسية، باعتبار ذلك وسيلة للمساهمة الفعالة في كفالة الديمقراطية القوية المستقرة والأمن الإقليمي.

تولى السيد مرتان (بلجيكا) رئاسة الجلسة.

٧٤ - **السيدة يان جيارونغ** (الصين): قالت إنه في السنوات الخمس المنصرمة منذ الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي حددت أهدافاً ومقاصد واضحة للمراقبة الدولية للمخدرات، حدث تقدم ملحوظ بفضل الجهود المشتركة للحكومات والمجتمع الدولي. غير أن حالة المخدرات على الصعيد العالمي لا تزال خطيرة للغاية. ففي الوقت الذي لم يتم فيه بعد القضاء على خطر المخدرات التقليدية مثل الهيروين، أخذت تنتشر تدريجيا أنواع جديدة من المخدرات مثل المنشطات الأمفيتامينية. وهناك حالات كثيرة وصلت فيها المواد الكيميائية التي يمكن بسهولة استخدامها في صنع المخدرات إلى القنوات غير القانونية.

وقالت إن الجرائم المتصلة بالمخدرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجرائم المنظمة عبر الوطنية مثل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص. ونتيجة لإساءة استعمال المخدرات أصبحت الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ظاهرة متزايدة الانتشار. ومضت قائلة إن نقص الموارد اللازمة لمراقبة المخدرات لا يزال يمثل عقبة أمام البلدان النامية. ولذلك فإن المراقبة الدولية للمخدرات تظل مهمة مرهقة وشاقة. وقالت إن وفدها يرحب بالتدابير المتضافرة الصادرة عن الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات بشأن مواصلة تنفيذ خطة العمل التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وإن هذه التدابير لها أهمية توجيهية كبيرة وتأمل الصين في أن ينفذها المجتمع الدولي بفعالية.

٧٥ - ومضت قائلة إن الصين التي عانى شعبها أشد المعاناة من المخدرات في التاريخ الحديث، ظلت دائماً تدعو إلى المراقبة الشاملة للمخدرات. وقد وضعت الحكومة استراتيجية متكاملة ومتوازنة للمراقبة الوطنية للمخدرات، عن طريق التحسين المطرد لقوانين وأنظمة مراقبة المخدرات واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة جرائم صنع المخدرات والاتجار بها. وفي الوقت نفسه جرت تعبئة مختلف الإدارات الحكومية والمجتمع ككل للمشاركة في جهود مراقبة المخدرات وتحققت نتائج ملموسة. وأردفت قائلة إن حكومتها ترى أنه ينبغي أن تركِّز الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات على تخفيض الطلب على المخدرات. وقالت إن حكومتها قد قامت في السنوات الأخيرة بحملات على نطاق البلد تتناول المنع والتثقيف وتخليص المدمنين من سموم المخدرات وإعادة تأهيلهم وتركِّز على المجموعات المعرَّضة للخطر بدرجة أكبر مثل الشباب ومن يعانون من البطالة وطرحت مبادرات رامية إلى إنشاء مجتمعات خالية من المخدرات. وقد حققت هذه الجهود نتائج مشجعة. ومضت قائلة إن الصين تشارك في الأنشطة المتصلة بالتعاون الإقليمي والدولي بشأن مراقبة المخدرات وهي ملتزمة بمسؤوليتها الدولية في هذا المجال. وإن الصين مع إيمانها بأن التنمية البديلة تمثِّل حلقة هامة في الاستراتيجية الدولية للمراقبة المتكاملة للمخدرات، ترى أن المفتاح يكمن في اتاحة فرص الوصول إلى الأسواق لمنتجات التنمية البديلة. وقالت إن حكومتها دأبت منذ عام ٢٠٠٠ على إعطاء أفضلية في المعاملة لمنتجات التنمية البديلة التي بلغت اعفاءاتها من الرسوم الجمركية ٢,٤ مليون دولار في السنة.

٧٦ - وواصلت حديثها قائلة إن مشكلة المخدرات تمثل تحدياً عالمياً ولذلك فإن حلها يتطلب تعاوناً عالمياً. وأن الصين تثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما يبذله من جهود في تنسيق المراقبة العالمية للمخدرات ومساعدة مختلف البلدان والمناطق على التعاون في مجال مراقبة المخدرات. وفي الوقت الذي صارت فيه مشكلة المخدرات في أفغانستان مدعاة للقلق، فإن الصين تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها لمراقبة المخدرات والتنمية النشطة لاقتصادها البديل. وقالت إن الصين تناشد المانحين والمنظمات الدولية تقديم مزيد من المساعدة للبلدان النامية حتى تتمكن من تعزيز بناء قدراتها في مجالات تخفيض الطلب على المخدرات ومراقبة المخدرات وإنفاذ القوانين والتنمية البديلة. وينبغي القيام بهذا العمل من منطلق الشعور بالمسؤولية والأهمية التاريخيتين ووفقاً لمبادئ المسؤولية المشتركة والمساواة والفائدة المتبادلة وعدم التسييس. واختتمت حديثها قائلة إن الصين واثقة بأنه سيكون لمسألة مراقبة المخدرات مستقبل باهر بفضل التعاون الحقيقي والجهود المشتركة للمجتمع الدولي.

٧٧ - **السيد اسكندروف** (أذربيجان): قال إن الجريمة عبر الوطنية تشكِّل خطراً يتهدد نظام الأمن العالمي والتنمية

بأسره، لأنها تؤثر على جميع البلدان بصرف النظر عن قربها من المكان منشأ النشاط الإجرامي المعين أو علاقتها به. وإن مكافحة الجريمة والمخدرات هي مسؤولية مشتركة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن بين العرض وتخفيض الطلب، فضلاً عن اتباع استراتيجية شاملة تجمع بين التنمية البديلة والقضاء على الفقر وإنفاذ القوانين والمعالجة وإعادة التأهيل والتثقيف.

٧٨ - ومضى قائلاً إن أذربيجان تأخذ مأخذ الجد الأخطار التي تمثلها الجريمة المنظمة وأسوأ مظاهرها — الإرهاب الدولي والإنتاج الدولي للمخدرات — وتعتبر مكافحة هذه الشرور والتعاون مع المجتمع الدولي من بين أولوياتها. وإن أذربيجان هي طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية في هذا الميدان بما في ذلك اتفاقيات الأمم المتحدة للأعوام ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تم التصديق عليها مؤخراً وبروتوكولين من بروتوكولاتها الإضافية فضلاً عن الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن مكافحة مختلف أشكال الإرهاب الدولي. كما أن أذربيجان تتعاون أيضاً تعاوناً نشطاً مع المجتمع الدولي بما في ذلك لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وبغية منع المجرمين الدوليين من الإفلات من العدالة أقرت أذربيجان في عام ٢٠٠١ قانوناً لتسليم المطلوبين استناداً إلى مبدأ تسليم المجرم أو محاكمته الذي ينص على معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية وبصفة خاصة الإرهاب، إما في البلد المعني أو تسليمه إلى بلد آخر. كما تعمل أذربيجان أيضاً على إقامة شبكة واسعة من الاتفاقات الثنائية بشأن المساعدة القضائية المتبادلة، بل وتتعاون مع بلدان لم توقِّع معها بعد على اتفاقات.

٧٩ - وأردفت قائلة إن استهلاك المخدرات هو مشكلة عالمية أخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة. وقد أنشأت أذربيجان في عام ١٩٩٦ لجنة حكومية خاصة لمكافحة المخدرات وسنَّت في عام ١٩٩٩ قانوناً بشأن تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف يوفِّر الإطار القانوني لأنشطة مراقبة المخدرات. وفي الوقت نفسه، تتصدى أذربيجان لتوزيع المخدرات في البلد على مختلف الجبهات، جامعة بين التدابير الوقائية وأنشطة إنفاذ القوانين.

٨٠ - واستطردت قائلة إنه من المؤسف أن تظل النزاعات السياسية والإقليمية التي لم تحل عقبة أمام مكافحة الجريمة الدولية وتجارة المخدرات. وقالت إن أذربيجان ما فتئت تتلقى استمرار إشارات مقلقة مفادها أن ٢٠ في المائة من أراضيها تخضع حالياً للاحتلال من قِبَل القوات المسلحة لأرمينيا وتستخدم في تجارة المخدرات وكملاذ آمن للمجرمين الدوليين. ولقد أصبح العدوان الأرمني ضد دولة ذات سيادة ممكناً، إلى حد معيَّن، بفضل المساعدة التي تتلقاها أرمينيا من مجموعات إجرامية متنوعة من بينها منظمات إرهابية دولية. وينبغي أن يسبب الاحتلال غير المشروع لجزء من حدود أذربيجان الجنوبية الواقعة على طريق تجارة المخدرات بين جنوب شرق آسيا وأوروبا قلقاً أيضاً للبلدان الواقعة على جانب الطلب لهذه الأنشطة التجارية الدولية عبر الوطنية. ولذلك فإن الالتزامات الدولية بالمحافظة على السلامة الإقليمية للدول الأعضاء ومنع النزعات الانفصالية العدوانية والقومية العسكرية هي من بين الأنشطة الرئيسية كما أنها تساهم في المكافحة العالمية لإنتاج المخدرات والاتجار بها.

٨١ - ومضى قائلاً إن أذربيجان دأبت على مكافحة تداول المخدرات منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ولكنها لم تكن تملك قدرة كافية للتصدي للخطر القائم. ولهذا السبب كانت في حاجة ملحة للخبرة والمساعدة الدوليتان في مجالات الاستشارة القانونية والتنسيق مع البلدان الأخرى في المنطقة. واختتم حديثه قائلاً إن أذربيجان تقدِّر تقديراً كبيراً أعمال وكالات الأمم المتحدة المشتغلة بالعمل الميداني ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإنها

مستعدة للإسهام بغية تحقيق مزيد من التعاون. وقال إن باكو تستعد لاستضافة الاجتماع الخامس للأعضاء في مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مراقبة المخدرات على الصعيد دون الإقليمي. وفي ضوء ما تقدَّم قال إن حكومته تدعو مرة أخرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأن يفتح مكتبه الإقليمي في العاصمة الأذربيجانية التي هي خيار مثالي من ناحية الموقع الجغرافي والعلاقات الإقليمية لأذربيجان.

٨٢ - **السيد غابيوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الجريمة هي واحدة من أخطر العقبات أمام التقدُّم نحو عالم مزدهر وديمقراطي وأشدها إلحاحاً، وأنه ينبغي تعزيز أعمال الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة. ويجب على المنظمة أن تضطلع بدور تنسيقي وأن تعمل على تحقيق أفضل النتائج العملية الممكنة بالتعاون مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٨٣ - وقال إن وفده يشيد بالاختتام الناجح للأعمال التحضيرية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد ويرى أن هذا الصك من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف هامة مثل زيادة فعالية أداء الدول والشفافية في اتخاذ القرارات الرئيسية وتعزيز الثقة في السلطات وقطاع الأعمال التجارية. وقال إنه لا يمكن التقليل من أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وينبغي التصديق على هذه الصكوك من قِبل عدد أكبر من الدول.

٨٤ - ومضى قائلاً إن تجارة المخدرات تمثِّل خطراً هائلاً آخر ولا سيما بالنسبة للشباب، وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وإن حكومة الاتحاد الروسي تواصل عملها في هذا المجال، بما في ذلك اعتماد مبادئ موجِّهة في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها والعمل الجاري في إطار اللجنة الحكومية المعنية بإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وتشكيل اللجنة الحكومية لمراقبة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٨٥ - وأردف قائلاً إن أفغانستان تظل واحدة من البؤر الرئيسية لتجارة المخدرات، ويجب على الأمم المتحدة أن تُنفِّذ استراتيجية لمعالجة هذا الوضع وإحياء القطاع الزراعي وإدماج البلد في المجتمع العالمي. وينبغي أن يتم ذلك في إطار أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومؤتمر باريس لعام ٢٠٠٣. وأضاف قائلاً إنه يود أن يثني على أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي هو في حاجة إلى مصادر بديلة للتمويل مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية.

٨٦ - واستطرد قائلاً إنه يجب أن لا تُنسى الرابطة الدينامية الوثيقة بين الجريمة والإرهاب وتجارة المخدرات ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لهذه الظواهر الثلاث بالاستمرار في تعزيز بعضها بعضاً والهيمنة على الوضع. وفي سياق مكافحة الجريمة وتجارة المخدرات، قال إن الاتحاد الروسي يعلِّق أهمية كبرى على التعاون الإقليمي في إطار رابطة الدول المستقلة ورابطة شنغهاي للتعاون وآلية الأمن الجماعي، وفي هذا الصدد قال إنه يعرب من جديد عن تأييد وفده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كازاخستان وبيلاروس نيابة عن الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

٨٧ - **السيد شديد** (لبنان): تحدث ممارسة لحق الردّ فقال إن وفده لا يدهشه البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل والذي وصف فيه حزب الله بأنه منظمة إرهابية واتهمه بتمويل أنشطته عن طريق تجارة المخدرات. وأردف قائلاً إن الوفود كلها معتادة على سماع مثل هذه الاتهامات التي لا أساس لها من إسرائيل الضالعة باستمرار في إرهاب الدولة المعروف على نطاق واسع بأنه أسوأ أشكال الإرهاب. وإن حزب الله ليس هو بالمنظمة الإرهابية بل هو حركة مقاومة قامت

ومعها جماعات المقاومة اللبنانية الأخرى بإجبار إسرائيل على الانسحاب من مناطق لبنانية كانت تحتلها منذ ٢٢ عاماً. وأثناء فترة الاحتلال، كانت إسرائيل تشجِّع زراعة المخدرات والاتجار بها بهدف تسليح وتمويل جيش جنوب لبنان الذي كان في ذلك الوقت يدعم سلطة الاحتلال. وفي المقابل فإن لبنان، كما تشهد بذلك المؤسسات الدولية، يناضل من أجل القضاء على الزراعات غير المشروعة وإدخال زراعة محاصيل بديلة.

٨٨ - واستطرد قائلاً إن وفده يرفض الاتهامات الإسرائيلية ويؤكد من جديد أن الجنوب اللبناني بكامله يخضع لقوات أمن الدولة والدوريات المختلطة. وإنه لولا الغارات اليومية التي يشنها الجيش الإسرائيلي والقوات الجوية الإسرائيلية لكان السكان الذين عادوا بعد نهاية الاحتلال الإسرائيلي ينعمون بالعيش في سلم. وقال إن إسرائيل ترتكب عملاً غير مشروع باستمرارها في احتلال أجزاء من الجنوب اللبناني والجولان العربي السوري والأرض الفلسطينية. وإن إسرائيل، كعادتها، تسعى إلى تسييس مسألة المخدرات، خلافاً لكل الوفود الأخرى التي تحاول معالجتها بطريقة موضوعية ومن منظور تقني. واختتم حديثه قائلاً إن الحياة قد عادت إلى طبيعتها في لبنان الذي يتعاون مع المؤسسات الدولية بغية وضع حدٍ للخطر الذي تمثله المخدرات.

٨٩ - **السيدة كالي-كليتمان** (إسرائيل): تحدثت ممارسة لحق الردّ فأعربت عن أسفها لأن ممثل لبنان استغل مثل هذه المسألة الاجتماعية الهامة كذريعة لشن هجوم سياسي ضد إسرائيل. وأن المسائل التي أثارها وفدها — وبصفة أدَق العلاقة بين اتجار حزب الله بالمخدرات والعمليات الإرهابية التي يمولها — ينبغي ألاّ تدهش أحداً. فلبنان يأوي منظمة إرهابية ويسمح لها بممارسة أنشطة إرهابية دون عائق من أرضه. ومضت قائلة إن هذه الأنشطة الموجَّهة ضد المواطنين الإسرائيليين عبر الحدود تسبب خسائر فظيعة وباهظة في الأرواح وتدمير للممتلكات وتُجبِر دولة إسرائيل على اتخاذ إجراءات دفاعاً عن مواطنيها. وإن حزب الله يواصل برنامج عمله الإرهابي بجميع الوسائل الممكنة ويموِّل أنشطته من خلال تجارة المخدرات وتهريبها. وقالت إنها تود أن تشير إلى أن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد لفت الانتباه إلى الصلات القائمة بين تجارة المخدرات والإرهاب، وأعرب عن عزمه على إيلاء اهتمام أكبر لهذه المسألة، بما في ذلك تكريس جزء رفيع المستوى لهذا الموضوع في السنة القادمة. وأنها ترحِّب بهذا القرار وتأمل ألاّ يُغفِل المكتب أنشطة حزب الله في المنطقة. وقالت إنها تأسف لتسييس الوفد اللبناني لهذا البند من جدول الأعمال وتذكِّر الدول الأعضاء بأن إسرائيل قد امتثلت امتثالاً كاملاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بسحب كل قواتها من الأرض اللبنانية. أما لبنان فعلى النقيض من ذلك لم يف بالتزاماته بموجب القرار لأنه، بسماحه لمنظمة إرهابية ضالعة في تجارة المخدرات مثل حزب الله، بالعمل بحرية من أرضه، لم يبسط سيطرته الفعَّالة على أراضيه.

٩٠ - **السيد شديد** (لبنان): قال إنه يرى أن إسرائيل قد سيَّست المسألة باتهامها لحزب مقاومة لبناني بالإرهاب. وقال إنه يرفض المزاعم القائلة بأن لبنان يقوم بإيواء منظمات إرهابية: فحزب الله لم يلجأ إلى لبنان، لأنه يمثل جزءاً من الشعب اللبناني. ومضى قائلاً إن لبنان يؤكد من جديد رغبته في التعاون الكامل مع المنظمات الدولية من أجل وضع حدٍ لكارثة المخدرات وأنه فخور بإنجازاته في هذا الصدد.

٩١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة باقتراح المكتب رفع الجلسات في الساعة ١٦/٣٠ أثناء شهر رمضان.

٩٢ - وتقرر ذلك.

٩٣ - **السيدة أستانا بانو** (ماليزيا): شكرت المجلس للقرار الذي اتخذه استجابة لطلبها. وقالت إن هذا القرار هو مثال

للحوار بين الحضارات الذي يمكن أن يمتد ليشمل العطلات الأخرى.

٩٤ - **السيدة الحاج على** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠.